فرمن التخويف بها على الرمي فهو بداء الحرب ثم استرق قوله
بثلاثة اشياء وبدء عليها اقرار المقذوف بالزنا وارثه له وامتناعه
من اليمين المردودة وسياتي قوله اقامة البينة اي بالشهود
الاربعة على ان القذوف زنا ولو بعد قذف واقراره بذلك بطريق
الاولى كما مر وكذا امتناعه من اليمين المردودة اذا طلبها القاذف
منه انه ما زنا لان له ذلك قوله والثاني اخ انما احتاج الى
التاويل في هذا وما بعده لاجل الوطء بالذي تناسب
العد قبله فتامل قوله عفو المقذوف اي عن جميع الحد فلا
يسقط بالحد عفو عن بعضه لان هذا لدفع العار وكذا الوعفي
بعض الورثة عن حصته فللباقي استيفاء جميعه ولو عفى
جميع الورثة على مال سقط الحد ولا مال وبذلك علم
ان هذا القذف يورث بحسب الفريضة نعم لو قذفه
بعد موته لم يرث منه احد الزوجين على الاصح واذا عفى
المقذوف عن القاذف سقطت حضانته في حقه
فلا حد عليه بقذفه بعد ذلك وان تكرر فصل
في بيان احكام الاشربة وفي الحد المتعلق بشربها
ولو عكس المم هذه العبارة لكان اولى وانسب
بما تقدم اذ الكلام في الحدود والاصل في تحريمها قوله تعالى
انما الخمر والميسر الاية والمراد بالاشربة المحرمة كما هو واضح
وشربها من الكبائر بحكم عقد عليه الاجماع وفي السنة
الثابتة من الهجرة وهي ما تكرر النسخ لها كما ذكره الجلال
السيوطي

السيوطي في قوله وابيح تكرر النسخ لها جاء به النصوص والاثار
فقبلة ومشعشعة وحمر وكذا الوضوء مما تمس النار
قوله ومن شرب اي وهو مكلف ملتزم للاحكام عالم
بالتحريم مختار لغير ضرورة قوله حرا اي صرفا وان قل
وان كان درديا وهي ما يبقى في اسفل اناءه ثخينا اولو يسكر به
قوله او شرابا مسكرا اي بان يكون فيه شدة
مطربة ولو بدردية اولم يسكر به وكان قليلا كما مر في
الخمر وهو من عطف العام على الخاص بناء على انه يسمى خمرا حقيقة
كما مشى عليه جماعة من محققي اصحابنا لان الاشتراك في الصفة
يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من القياس في اللغة او من
عطف المغاير بناء على قول الرافعي ان اطلاق الخمر عليه مجاز ونسبه
الى الاكثر من العلماء وكلام المم يميل اليه ولا يجوز التداوي
بالمسكر الصرف فيحرم وكاحد فيه ويجب عليه ان يتقايأه
وكذا الواكره على شربه وكذا استعاله لعطش ونحوه
ان وجد ما يقوم مقامه والا وجب شربه كما ساغلقة به لمرخق
بها وعلم حرمة شربه للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك والاجاز
بل وجب كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب وهو واضح
ولا يبعد ان يلحق بالهلاك نحو تلف عضو او منفعته
ويوخذ من ذلك انه لو شم الصغير رائحة المسكر وجب
عليه ان لم يبق منه جواز ستيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر
وهو ظاهر ويجوز التداوي به بما استهلك فيه كالنرياق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)